

نحق طلال الاول ملك المملسكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب

قانون محاكم الصلح

١ ــ تعتبر كل السعاوى والاجراءات التي بدىء بها قبل العمل بهذا القانون ووفقاً للاصول القانونية السابقة انها اقيمت صورة صحيحة .

٧ - يعمل بأية احسكام وردت في قانوني اصول الحاكمات الحقوقية والجزائية ولم ينص عليها في هذاالقانون بالقدر لذي ينلاهم مع احسكامه وتنطاب الصلحة العمل بها عند النظر في الدعاوى الصلحية والفصل فيها .

تهني عبارة (محكمة الاستثناف) اينا وردت في هذا القانون الهكمة التي يستأنف اليها الحكم الصلحي بدائية للادة (٣)

١ ـ دعاوى الحَمْوق والتَجَارة للتعلقة بدين أو عين منقول أو غير منقول بشرط أن لا تنجاوز قيمة المدعى به

٣ ــ دعاوى المطل والضرر بشرط أن لا يتجاوز قيمة المدعى به مئة دينار .

٣ - دعاوى حق السيل وحق الرور وحق الشرب الدي منع اصحابه من استعاله .

٧- دعاوى اعادة السيد على المقار الذي نزع بلي وجه من واضع اليد عليه مهما كانت قيمة ذلك العقار بشرط

نصادق على الفانون الآني وناً.ر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٥٢

للادة (١)

يسمى هذا القانون (قانون عاكم الصلح اسنة ١٩٥٢) ويعمل به من تاريخ نشسره في الجريدة الرسمية

٢ -- الدعاوى المتقابلة مها بلغ مقدارها .

٤ - دعوى المطل والضرر للتقابلة التي تنشأ عن الدعوى الاصلية الداخلة في اختصاص قضاة الصلح مها بلغ مقدار

ه ــ ما تفرع من الدعوى الاصلية من فائدة وعطل وضرر ومنافع ومصاريف مها باغ مقداره .

٩ - أ ـ حجز الاموال النقولة وغير النقولة احتياطياً في دعاوى الدمة التي تدخل ضمن اختصاصها يشرط مراعاة الفيود المبيئة في قانون اصول الحاكات الحقوقية لجواز الحجز .

ب- حجز النافع الحاصلة من المتنازع فيه وقاية لها من الضرر .

وقبل اعطاه القراربالحجز يكلف طالبه بقديم كفيل معتريكفل ماقديلحق بالهجوز عليه من عطل وضرر على أن يكنفي التصديق في سند الكفالة بالمطل والضرر من هيئة اختيارية القرية أو الحلة .

إنْ نَفْسُمُ الْأَمُوالُ عَسَيْدِ للنَّقُولَةُ للسَّرُكُمُ مِهَا بَامْتُ قَيْمَتُها وَيَشْتُرُطُ فِي ذلك أن لا يصدر القرار بتقسيم غسير

منقول يقع في منطقة تنظيم المدن إلا أذا اثبته طاف التقسيم بخريطة مضدقة خسب الاصول من لجنة تنظيم المدن الحلية ـــاذا كان في تلك المنطقة لمبيئة شطه ــ أن ذلك التقسيم يتفق مع الحكام أي عشروع من مشاريع تنظم المدن صادر عقتضي احكام فانون تنظم المدن وشرط أن تنولي واثرة الاجراء بيع غير المنقول الذي يقرر بيعه لعدم قابليته للقسمة وفق احكام الفانون المذكور .

١٠- تقسم الاموال المنقولة مها بلغت قيمتها إن كانت قابلة للقسمة والحسكم ببيعها بمعرفة دائرةالاجراء اذا لم تكن قابلة للقسمة ويترتب على دائرة الاجراء عند توليها البيع أن تراعي ما لمكن الاحكام الهنصة بمعاملة يبع غير المنقول المشترك المنصوص عليها في قانون تقسم الاموال غير المنقولة المشتركة .

أ _ بجوز لاي مدع أن بجمع بين أسباب عديدة في دعوى واحدة ما لم يرد نص على خلاف ذلك شريطة أن لا يتحاوز مجموع المطاليب مئة دينار ،

ب. إذا كان لاحد مطاوب يتجاوز الحسد الصلحي فليس له أن يقسم الدعوى به الى اجزاء فيدعي عبلغ منه دون الحد المدين وعفظ لنفسه حتى الادعاء بالباقي ولسكن إذا كان قد استوفى أو تنازل عن قسم من أصل مطلوبه و بقيله مبلغ تتون الحد الملذكور فيمكنه أن يميم الدعوى بالباقي لدي محكمة الصلح .

المادة (٥)

طلاادة (٤)

١ _ لقضاة الصاح النظر في جميع المخالفات .

٧ _ لقضاة الصلح النظر في جم ع الجنع ماعدا:

أ .. المبينة في الباب الاول من الكتاب الثاني مين قاتون العقوبات.

ب- المبينة في المواد ١٦٢ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٧٩ و ١٨٨ و ١٠٠١ و ١٠٠٣ و ١٠٠٧ و ١٩٠٧ و ١١٦ والفقرة الثانية من المادة ٢٢٧ والفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ و ٣٢٠ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٦٠ و٢٣٦ E V/7 E 3 VY E 7 VY E 7 VY E 7 XYE 7 XY E 7 X Y E 6 X Y E 7 F Y E 3 - Y e 0.70 e 017 e 777 e 777 e 777 e 773 e 713 e 313 e 013 e 712 e 713

حــ التي ورد نص خاص على أن تنظر فيها محكمة اخرى غير محاكم الصلح.

٣ ـ لفضاة الصاح أيضاً اثناء النظر في الدعاوى أن يفصاوا ايضاً فما ينشأعنها من شهادات الزور واليمين المكاذبة .

١ ... نقام الدعاوى الصلحة في محكمة الصلح التي يقع صفن دائرة أختصاصها اللسكان الذي : -

أ . يقيم فيه المدعى عليه أو يتعاطى اعماله فيه ، أو

ب_ جرى فيه تسلم المال ، أو

ج_ يعين لتنفيذ التعيد ، أو د ـ وقع فيه الفعل المسبب للدعوى ، أو

٧ سـ إذا عين احد المتعاقدين لمصلحة العاقد الآخر في نص العقد محل اقامة للنداعي عند حدوث خلاف بينهماء جِراء هذا المقد ، يكون العاقد الآخر غيراً في اقامة الدعوى في محكمة المكان الدي يقيم فيه خصصه أو عَكُمَةُ المَكَانُ الذي اختاره هذا الخصم في العقد .

الما اذا كلن المقصود بتعيين المسكان المجال الهبيد المتعاقدين كليها فاية دعوى تنشأ عن هذا العقد ا إلا في محكمة المسكان اللدي اختاراه في العقد الملدكور .

٣ ــ اذا تعدد المدعى علمهم بحوز أقامة اللمعموى في محكمة المكتلف الذي يقيم فيه أي واجد جنهم •

والشاهد المقه في دائرة قضاء القاضى إذا لم يمكن عيشه إلى المحكمة لمعذرة،شروعة كالمرض تؤخذ شهادته في محل اقامته بحضور الطرفين .

٤ ـ إذا كلف أحد رجال الدين بتأدية الشهادة في دعوى واعترض على حلف اليمين إلا بين يديأسقف أو رئيسه الديني فعليه أن يتوجه في الحال إلى أسقفه أو رئيسه الديني ويؤدي اليمسين أمامه مفسها أنه سيجبب بالصدق عن حجبع ما يلقى عليه من الاسثلة الستي نجسيزها المحكمة شم يعود بشهادة من الرجعالاي أدى اليمين أمامه تشعر أنه حلف اليمين الطاوبة ومن ثم تسمع شهادته .

 إذا كان من الضروري سماع شهادة أي رئيس روحى أعلى لأية طائفة من الطوائف الاخرى يأخذ قاضى الصلح شهادته محضور الطرفين في غرفته أو في محل اقامة الشاهد أو في أي محل آخر يستنسبه والشهادةالتي تؤخذ على هذا الوجه تتلي أثناء النظر في الدعوى .

المادة (١٧)

﴾ ـ المحاكمة لدى فضاة الصلح علنية ويعكس ذلك تعتبر جميع للعاملات باطلةغيرأنه يجوزللقاضيان يقرر اجراءها سراً محافظة على النظام العام أو مراعاة للاداب أو لحرمة الاسرة وله أن يخرج من قاعة الحلسة من نخل بنظامها قولا أو وضعاً أو إشارة وأن يحـكم على الدين ينتهكون حرمـةالهـكمة بغرامة لا تتجاوز الدينار أو بالحبس| من ٢٤ ساعة الى ثلاثة أيام وهذا القرار ينفسذفي الحال ولا يكون تابعاً للاستثناف .

٧ ــ بحب على دائرة الأمن أن تخصص أحد مأموري الضابطة لننفيذ مايأ مره به الفاضي لتقرير النظام في الجلسة.

١ ــ يحق لكل من الطرفين أن يرسل وكبلا عنه وبجوز لفاضي الصلح أن يأذن له بان نوكل عنهزوجه أو أحدا أصوله أو فروعه ويكفى في ورقة الوكالة أن تمكون تمضاة من الموكل ومن شاهدين ومصدقاً عليها من مخنار وهيئة شيوخ القرية أو أعيانها وبجوزأن يعهد للوكل إلىهذاالقريب بالوكالة شفاهأ أمام قاضيالصلح . ٧ ـ على الشاهد قبل تأدية شهادته أن محلف بمناً أمام قاضي الصلح على الصورة الآتية (اقسم بالله العظيم الي أقول الحق ولا شيء غير الحق) .

للادة (١٤)

في جميع الدعاوي ما عدا العطل والضرر ومرور الزمان والوظيفة والصلاحية يورد الطرفان الواحد بعا الآخر جميع مدعياتها ومدافعاتهما واعتراضاتهما دفعة واحدة وعي القاضي أن يعطىقراراً واحداً في جميع ذلك دون حاجة إلى اصدار قرارات في كل منهاالا ما كان اعطاء القرار باساس الدعوى يتوقف على اعطاء قراء فيه كالاستعانة بالخيراء أو اجراء المكشف فيصدر القرار فيه على حده .

الله (١٥)

١ - أ - ادا اعتدى شخص على مال غير منقول في تصرف غيره واحدث بده عليه فاقام المتصرف الدعوى طاا أعادة يده على ذلك المال واثبت بسند أنه ذو البد الحقيقية وأيد بادلة أخرى أنههو واضع البدعي المتناز فيه قبل احداث اليد يحكم برفع اليد الحادثة واعادة المدعى؛ الى ذي اليد القديمة .

· بِ اذا ضبط صاحب السند غير النقول جبراً وتغلباً دون أن يقم الدعوى وفق ما ذكر وقبلأن يحصل · حكم يعاد الحال السابق بناء على مزاجعة الطرف الآخر وينبه صاحب السند الى وجوب مراجعة الطر القانونية وفق ما هو مبين في البند السابق .

٧ ـ لا تسمع دعوى نزع البد اذا مر على احداث البد ثلاث سنوات .

أذا ابرزكل من الطرقين المتخاصين سنداً ينظر ،فإن كانا كلاها تلقيا الملك من شخص واحداو من اشخار مختلفة اعتبر السند المقدم تاريخاً وبالنسبة لما ذكر اذاكان سند طالب اعادة اليدمة.ماً تاريخاً واثبت وفق ما

 الدماوى النعلقة بالاموال غير النقولة لا تقام إلا في المحكمة التي تقع ضمن اختصاصه تلك الاموال . · o - تقام السعاوى المتعلقة بالشركات والجمعيات القائمة أو السسى في دور التصفية أو المؤسسات في الحسكمة التي يقع مُركَنَ الادارة في دائرة اختصاصها أسواء أكانت الدعوى على الشركة أوالجمية أو الرُّوسة أو من الشركة أو الجلمية على أحد الشركاء والاعضاء أو من شريك أو عضو على آخر .

وبجوز رفع السعوى إلى المحكمة التي يتنع في دائرتها فرع الشركة أو الجمعية أو المؤسسة وذلك في

١ – عند تقديم الدعوى إلى قاضي الصلح تقيديدفترها المفصوص وترسل صورةعن محضر الدعوىمربوطة بسند تبليغ يبين فيه لزُّوم حضور الدعى عليه في اليوم العبنالسحاكمة وإن لم يحضرها كم غيابياً ونجري النبليغات. بواسطة المحضر وفاناً للاصول التبعة في قانون أصول المحاكمات الحقوقية للتبليغات .

٣ - في دعاوى نزع البدأو إعادتها عن المقار ودعاوى إخلاء المأجور يَطْبق الاصول الوارد في قانون أصول

السادة (٨) بجب أن يكون بين اليوم الذي يقع فيسه تبليغ الطرفين ورقة الدعوى أو تبليغها الشهود وبين اليوم الذي يمضرون فيه للمحكمة مهلة (٢٤) ساعة على الاقل أما السعاوي للستعجلة فمسنشاة من هذه العاملة ، وإذا لم براع أمر هذه المهلة وحضر الطرفان والشهود يباشر باجراء المحاكمة . السادة (٩)

في اليوم العين المحاكمة يستدعي القاضي الطرفين وبعسد أن يتلو عليهما الاوراق ويورد عليهما الاسئلة المتعلقة بموضوع الدعوى يبسنك الجهدفي الصلح ينهما فاذا وفق للصلح بمقتضى شروطه القانونية يأمر كاتب النبط بتنظيم صك صلح ثم يقرأ هذا الصك على الطرفين حتى إذا كانت لهما ملاحظة بمدله وبصلحه وفق اللاحظة الواردة منهما ثم يعيد قراءته عليها في موقع المحاكمة متأنياً وباسلوب يفهانه ويطلب اليهما أن يوقعه كل منهما بالمضالة أو خدمة أو بصمة أصبعة ويذيله بشمر يفيد أنه صدق على الصلح الواقع ويضع التاريخ ويختمسه بخاتم المسكمة الرسمي ويوقعه مع كانب المحكمة والصك الذي ينظم على هذا الوجه يعد بمثابة حكم لا يتبع طريقاً من

١ - إذا لم يوفق القاضي لاجراء الصلح بين الطرفين ينظر في الدعوى حسب الاصول وإذا اقتضى تأجيل المحاكمة لجلب الشهود أو لاسباب أخرى يفهم الطرفين لروم حضورها الى المعكمة حاملين أصل الاوراق الق سيرزانها عند الحاجة وإذا سي أحدها عهوداً تؤخذ منه المقاتم الضرورية الى تقدر عسب مسافة الحل على أن تستوفى فيا بعد من للبطل منها واذا أظهر استعداده لاحضار شهوده بنفسافلا حاجة لاستفاء نفقات منه ودعوة الشهود الى الممكنتكون بورثة دعوة يبلغونها وفق الإصول التبع في قانون أسول الحاكات الحقوقية. ٧ - ينظم لكل جلدة عضر يكون على سرة واحد في أوراق عضوصة مرقمة وعب على القاضي وكاتب الحكمة

المجادة (١١) . ١ - إذا خلف الشاهد عن إماية المعوى دون أن يكون له معذرة مشروعة لحم عليه بغرامة لا يتجاوز مقدارها المعادة منه وعا جاز اغفاؤه من الغرامة . خسة دنانير ويؤمر بأحشاره ومن جيء بالشاهد وبين معدرة مشروعة جاز اعفاؤه من النرامة . ٢ - الحبكم بالقرامة وقواد الإعفاء منها لا يتبعان غليها من الطرق القانوية . مَمْ سَالَمًا شَكَّيْ عَشُودَ الفَاهُلُدُ لُوسِنُودُهُ خَارِجَ قَسَاةً الْحَكُمُ عُرَضُكُ القَاضِي وَوَقَدُ إِنَابَةَ الْيُ تَافِي صَلَّحَ الْحُلُ لُدِي يقيم فيه الشاهد دعى القاض الذي بمذاذ الزماية الناف يستسم منهاءة الشاهد عاناً في السائل للبينة في الزنابة و ينظم والمراع والمام المام والمراج والمام والمراج وا

ه بين فني المادة السامة أنه هو واضع البدقيل إحداث المدعى عليه بده محكم برفع بد المدعى عليه واذا كان سند المدمى عليه أقدم تاريخ وجب رد دءوي المدعى ولا يكون هنالك ضرورة المبحث في كون المدعى واضع الميد قبل احداث المدعى عليه بده اولا ، واذا كان أحد الطرفين بلقى الملك من الآخر يعتبر السند المؤخر تاريخا وترد دعوى اعادة البداذاكان تاريخ سند المدعى عليه مؤخراً.

Illes (Yr)

أذا كان حدد الاسناد للبرزة من المتخاصمين ناشئاً عن أشترا كمها في المتنازع فيه محكم بوضع بد الطرفين بالاشتراك وان لم يعرز أحد منها سندتصرف يفها لزوم مراجعة الحكمة التي لها صلاحة النظر في دعوى التملك .

فيه ، وعليه إذا ادعى الشخص الذي صدر الحكم برفع يده أنه مالك الحل المتنازعفيه وهو المنصرف فيه تفصل

اذا ابررطالب اعادة البد كفالة ضمن ما كل عطل وضرر قد يلحق بالمدى عليه فما لوظهر فما بعد أنه مبطل في دعواء بمنع المدعى علمه من انشاء الابنية وغرس الاشجار في المحل المتنازع فيه .

إذا كان المدعى عليه قد أنشأ أسية أو غرس أشجاراً في المتنازع فيه تترك الابنية والاشحار في يدم إذا قدم ضاناً على ما عساه بلحق بالمدعي من العطل والضرر وما عرمه من الفائدة فما لو ثبتت دعوى اعادة البد ويؤمر بان يراجع خلال شهر على الاكثير الحكمة التي لها صلاحية النظر فيذلك وان لم يتمكن من تقديم الكفالة تسلم إلى

14.

إذا كان انشاء الابنية أو غرسُ الاشجار واقعاً في قسم من الحل البنازع فيه نجري للماملة على القسم القائمة فيه تلك الابنية والاشجار وفق ما هو منين في المادة السابقة وهاد الباقي إلى صاحباليد القدعة .)

اذا كان صاحب اليد الحادثة قد زرع الحل التنازع فيه وكان الحصول قد ادرك حكمت الحبكة باعادة اليد القديمة وأمرت الدعى عليه عضد محسوله ورفع بده عن اللدي به واذا كان ما ززعه رصاحب اليد الحادثة من البدار لم ينبُّ مد عبر مناحبُ الله القدعة إن هاه أعطى لمثل الهذار أو قيمته وعلكه وإن عاء أخذ أجر مثل التنازع فيه والتنظر أداراك الحسول واذا كان البدار الزروع قدلبت ولكن الحصول لم يدرك بعد غير المدعي إن شاء أخذا أغر مثل التنازع فيه وانتظر ادراك المفسول وإن شاء قدم كفالة يضمن بهاكل عطل وضرر قديلحق صاحب البدار فسا اذاظهر أنه غير عق فيا سيدعه من التملك والتصرف أو يضمن بها مثل البدار اذا ظهر أنه محق ويسلم اليه المحل التنازع فيه .

القاض أن يقرر أزوم استاع بعض الحيراء والمسكشف على ألهل غضور الطرفين أو الطرفين مع الشهود ر وعلدها ينه ، الطبيعين الدراز لله كيد يعلياً وبين اجرة أجل الجرد ويقعات الشهود . The talk of the state of the state of

١ - ينطق قاضي الصلح بالحكم فور ختام الهاكذ إذا أمكن وإلا فني جلسة اخرى بسينها لحذا الدرض ويكون الحسكم مكتوباً ووؤرخاً وموقفاً من القاطني الذي أصدره

٢ _ بحوز لأي قاضي صلح أن ينطق محكم كنيه ووقعه قاضي صلح آخر واكمنه لم يفهمه بعــــدويؤرخ الحكم - من القاضي أن يدرج في من الفرار علل الحكم وأسبابه والواد الفانونية التي بين عليها حكمه وأن يفهم من س على القاضي أن يدرج في من العراز على الحسم والمساء . خسر الدعوى من الطرفين أن له الحق في استثنافه خلال عشرة أيام من اليومالتالي للتفهم .

عور المحكمة في كل وقت أن تصحح من القاء نفسها أو بناء على طلب أحد الحصوم الأغلاط الكتابية أو الحسامة التي نقع في الأحكام والقرارات عن طريق السهو العرضي .

اذا أنكر أحد الطرقين ما في الأوراق من خط وخاتم والمشاء أو بصمة اصبع تجري معاملة تدقيق الحلط الدادة (۲۷) والحاتم والامضاءوالبصمةوفاقاً للاصول المقررة في قانون اصول المحاكمات الحقوقية .

عظى عالاكل من الطرفين صورة مصدقة عن العمرة الحكمة محوية علىرقم اضارة الدعسوى السلسل المادة (۲۷) ومؤرخة ومحنومة نختم المحكمة وموقعة بامضاء الفاضي

﴿ _ يَسْتَأْنُفُ حَكُمْ عَكُمْ الصَّاحُ فِي القَصَاءَ الجَرَائيَّةِ إلى الْحَدَكَةُ البدائيَّةِ إذا كانت العقوبة المحكوم مها غرامة لا تتجاوز خمسة رئانير وفها عدا ذلك يستأنف حكمها إلى محكمة الاستثناف .

٧ _ يستأنف حكم محكمة الصلح في القضايا الحقوقية إلى الحكمة البدائية إذا كانت قيمة المدعى به لا تتجاوز عشرة ذَنَائِرِ أَوْ كَانَ مُوضُوع الدعوى مالا غير منقول لا تتجاوز قيمته هذا البليغ وفيا عدا ذلك يستأنف إلى

أس نـ المنتخرَّوم عليه أن يستأنف الحسكم خلال عشرة أيام ابتداء من اليوم التالي لتفهيم الحسكم أومن اليوم التالي المنظمة الماكان غالباً والمناطقة المناطقة المناط

"غ _ إذا لم تقدم الاستثناف خلال الدنة العنية وطلب المستأنف مخلال عشرة أيام اعتبارًا، من تاريخ انقضاء مدة الاستثناف تمديد المدة فيجوز لمحكمة الامتشاف أن تمتخه مهلة لا تتعباون عشرة أبام إذا بين سببآ مشروعاً للتأخير وان تسمح له باكال الرسم القانوني اذا ظهر لها عندانفضاء مدة الاستثناف الاصلية أو الممددة وقبل التدقيق في القضية أن ذلك الرسم كان ناقصاً .:

، _ عفظ أوراق الدعوى في قلم عكمة الصلح الا اذا استأنف أحد الطارفين الحسكم فترسلها الى قلم محكة الاستشاف إمد أن تبلغ صورة عن لائحة الاستشاف إلى الفريق الثاني وله أن يقدم لأنحة بدفاعه خلال عشرة

عند النظر في الاستشاف الذا تبين أن الدعوى خارجة عن صلاحة قاضي الصلح تعين الحكمة الستأنف اليها (44) sillt. مرجع النظر في الدعوى واذا ظهر لها أن الحطأ أما وقع في الحكم تبت في الدعــــوى وان كان الحطأ في الاجراءات فلها إما أن تحكم في القضية وأما أن تعدها الى محكمة الصلح لساعها مجدداً.

﴿ إِذَا لَمُعَضِّرُ الدَّعَىٰ فِي الرَّومُ الذِّي عَيْنَةً الْحَكَّةُ تَعْطَى القرار يسقوط دعواء موقتاً وتضمينه ضرر الدعى ٧ _ إذا لم محضّر المدعى عليه ينظر القاضي في دعوى المدعى غياياً ومحكم بها وإذا حضر المدعى عليه في البوج

الدي تعينه المحكمة وتأجلت الدعوى ولم يمضرفي الجلسة الؤجلة فيصدر الحسكم في حنه غيابياً باعتباره وجاهياً. قابلا للاستثناف دون ان يكون له الحق في الاعتراض عليه .

لتنبيه نعلى القاضي أن يقبله في الجلسة وان يعلمه بالاحراءات التي جرت في غيابه ولهأن يكرر هذه الاجراءات في حضوره اذا رأى أن ذلك ضروري لتحقيق العدالة .

يجوز الاعتراض على الحسكم النبابي خلال خمــــة ايام من اليوم الثاني للتبليسخ أو استثنافه خـــــلاله

١ ــ اذا تخلف العترض أو الطرفان كلاها عن الحضور الىالمحكمة في الوقت للعين لسماع الاعتراض على حكم غيافهر ترد المحكمة الاعتراض وللمعترض أن يستأنف هذا القرار .

٧ ــ اذا حضر الطرفان أو تخلف المعترض عليه عن الحضور عند النظر في دعوى الاعتراض تقرر المحكمة بناءفي طلب المترض السير في الدعوى بحقالمترض عليه المتخلف عن الحضور غيابياً وقبول الاعتراض اذا ظهر لما أنه قدم ضمن للدة الفانونية وتنظر في أسباب الاعتراض وتصدر قرارها برد الاعتراض أو فسخ الحسكم النيابي وأبطاله أو تعديله ويكون للمعترض عليه الحق في استثناف هذا القرار .

٣ ــ اذا أسنأنف للدعى عليه الحسكم الفيابي الصادر ضده وقررت محكمة الاستثناف فسخه واعادة القضية للنظر فيها ونخلف المدعى عليه عن حضور المحاكمة أيضًا فلا عبل استشافه الحسكم الذي يصدر بنتيجة هذه المحاكمة الا اذا أثبت أن غيابه كان لمعذرة مشروعة .

٤ ـ أذا لم قدم الحكم الفياني الى مأمور الاجراء للتنفيذخلالسنة من تاريخ صدوره يعتبر ملفي .

كل من يدعي أن له علاقة في دعوى قائمة لدى قاضي صلح ولم يكن قد دعي اليها بصفته أحد الطرفين فيها يحق له أن يطلب الدخول في هذه الدعوى بصفة شخص ثالث كما يحق لاي من الطرفين أن يطلب ادخال شخص ثالث في الدعوى القائة بينهما . وعند وقوع مثل هذا الطلب يقرر القاضي قبوله او رفضه حسباً يظهر له منالندقيق في الطلب وتوفر شروطه .

١ – كل شخص لم يدخل المحاكمة اذارأى ان في الحكم الصادر من قاضي الصلح اجعافاً في حقوقه له الحق في الاعتراض عليه بصورة اعتراض الغير .

٣ ــ يقدم اعتراضالغير الاصلي الى قاضي الصلحالذي اصدر الحكم المعترض عليه امااعتراض الغير الطارى. الذي يعترض به على حكم صدر من قاض آخر وابرز في دعوى قائة لدى قاض فانما يقدم الى القاضي الذي يباشر النظر في تلك الدعوى .

٣ - اعتراض الغير على حكم صدر من قاضي صلح لا ينع من تنفيذه اذا قدم المحكوم له كفالة بعتبر هاالقاضي كافلة لحقوق المحكوم عليه فيا لوظهر بعد أن المحكوم له غير محق في دعواه .

يعق للمدعي أو المدعى عليه أن يطلب رد القاضي - عند وجود أحد الاسباب المسنة في قانون أصول المحاكات الحقوقية - باستدعاء يقدمه الى رئيس المحكمة البدائية الذي علمان يبلغ في الحال القاضي المطاوب رده صورة بصدقة عن الاستدعاء المذكور وبعد ذلك تصدر المعكمة قرارها على الاوراق فان تقرر لديها قبول ردالتاضي غبل النفية الى قاض صلح آخر النظر فيها ولكن يشترط في طلب رد القاض ان يقدم

الاستدعاء قبل الدخول في الدعوى ان كان الطلب من المدعي وقبل الدخول في المحاكمة ان كان من المدعى علمه ما لم يكن سبب الرد متولداً عن حادث طرأ بعد الدغول في الدعوى او المحاكمة فمشترط لقبول طلب الرد عندئذ ان يقدم في اول جلسة تلي هذا الحادث .

تعني القضايا الصلحة في هذا القانون القضايا الحقوقية والجزائية غير انه لا يتسع في المواد الجزائيسية التشبث في الصلح وتحليف المدعى عليه البهين واخذ نفقات الشهود الضرورية سلفاً وتبليغ المدعى عليه صورة عن ضبط الدعوى ،

يباشر القاضي النظر في الدعوى الجزائبة الداخلة في اختصاصه بناء على شكوى المنضرر أو تقرير من مأموريالضابطة العدلية ويسير فبهاوفق الاحكام المبينة فيقانوناصول المحاكمات الجزائية الا مانص عليهفى

لقاضي الصلح في المواد المشتملة على الحبس ما لقاضي التحقيق من الصلاحية النامة في التوقيف والنخلية المادة (۲۸) كما أن الظنين وأقربائه واصدقائه أن يطلبوا تخلية سبيله بالكفالة التي يقدر قاضي الصلح مقدارها على أن يكنفي بالتصديق على ملاءة الكفيل من هيئة اختيارية الثرية أو المعلة .

لاي شخص مكلف بتحقيق الجرائم وفق قانون اصول المحاكمات الجزائية أن يجري بمحضور شخصين من هيئة اختيارية القرية او المحلة ما يراه من انواع البحث والتنقيب لاظهار الاشياء المدعى بسرقتها واخفائها وغيرها من المواد الجرمية بشرط ان ينظم معضراً بما اجري من البحث ويسلمه بلا تأخير الى قاضي الصلح ليضعه في اوراق الدعوى .

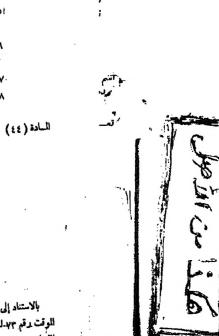
يفهم قاضي الصلح المحكوم عليه أن له أن يستأنف الحبكم خلال عشرة أيام من اليوم الثانيالتفهم فاذا أظهر عزمه على الاستثناف بجوز لقاضي الصلح عوضاً عن حبسه أو التشديد عليه بدفع الفرامة أن يطلق سراحه الكفالة

واذا لم تستأنف الدعوى ترسل أوراقها بلا تأخير إلى المسدعي العام الذي له الصلاحة في استثناف الحكم في خلال (٣٠) يوماً اعتباراً من تاريخ صدوره ويترتب عليه أيضاً أن نخسر قاضي الصلح بلا تأخيرِ بما قرر اجراءه من المعاملات بعد تدقيقه النظر في العنوى . وللنائب العام أن يستأنف الحكم خلال (٢٠) يوماً من

إذا حدث خلاف في الصلاحية بين محكمتين صلحيتين ـ سلبياً أو ايجابياً _ تعين محكمة الاستثناف المحكمة التي المادة (٤١) يرجع اليها النظر في تلك المنعوى .

المادة (٢٤) ﴿ ــ إِنَّ اللَّهُ الشَّارِ النَّهَا عِدْدُ مِنَ الآيامِ ابْتِدَاء مِنْ وقوع حادثة والنَّيَام بعمل أو شيءأو فها يتعلق بألمهل وتقديم اللوائح تمتر غير شاملة النوم الذي وقعت فيه الحادثة أو جرى فيه ذلك العمل أو الشيء. ٧ ــ لا تحسب ايام العطل الرسمية من المدد القررة اذا جاءت في نهاية الملاة .

و الله القوانين والانظمة والاصول التالية : -



همان : يرم الاحد ٢٧ جمادي الآخرة سنة ١٣٧١ الموافق ٢٣ آذار سنة ١٩٥٢

ملحق رقم ١ للعدد١٠٠من الجريدة الرسمية الصادر بناريخ ٢٠جادي الآخرة ١٣٧١ الموافق ١٦ آ ذار ١٩٥٢



الأوسمة الموظفون الجنسية الأردنية الاستبلاك امر دفاع رقم (٥) لسنة ١٩٥٢ امر دفاع رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ تطبيق قانون ضريبة الاملاك في القرى تطبيق قانون البلديات لسنة ١٩٣٤ الرقابة الطبية الأعلانات

٧ ... قانون حكام الصلح (الازدني) رقم ٣٣ لمانة ٢٠١٥ النشور في العديد ماماً . من الحجزيدة الرحمة . ٢٠ ساقانون ملاحية عاكم الصلح (الفلسطيني) راقم ٤٥ أسنة ١٩٤٧ .

٣ ـ اصول الحاكمات لدى محاكم الصلح للنشورفي العدد ٩٧٨ من الوقائع الفلسطينية بالورخ ١٩٤٠-١٩٤٠ . ٤ ــ اصوّل المحاكمات لدى محاكم الصلح (المعدلة) النشورة في العدد ٢٠٠٣ من الوقائع الفلسطينية , المؤرخ في .

٥١ ــ الصول الحاكمات لدى محاكم الصلح (المعدلة) المنشورة في العدد ١٣٦٢ من الوقائع الفلسطينية للمؤرخ في

٣ ــ اصول المحاكمات لدى عماكم الصلح (المعدلة) المنشورة في العدد ١٦٠٧ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في

٧... قانون حكام الصلح العنماني للوقت الصادر في ١٧ جادى الاولى سنة ١٣٣١. للوافق ١٧ نيسانسنة ١٣٢٩ . ٨ - كل تشريع اردني او فلسطيني صادر قبل سن هذا القانون الى للدى الذي تمكون فيه تلك التشاريع معايرة

وثميس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

طلال

رثيب الوزراء

اعلان بطلان نفاذ قانون موقت

بالاستناد إلى المادة ع.٤ من الدستور قرر مجلس الوزراء العالي بتاريخ ١٠ - ١ - ١٩٥٧؛ اعلان الماليون تفاذ الفانوف الموقت وقم ٧٣ لمنة ١٩٥٨ (قابون تنفيذ الأحكام الأجلية) للنشور في العدد ١٠٨١ من الجريامة الراسمية ، وقد اقترن هذا القراد بتصديق سخمرة ساحب المجلالة المائمية لللك للعظم.

متوفيق أين الحدى

اعلان بطلان نفاذ قانون موقت

والاستنافيالي بللود في به) من النستور قريه عبلس الوفعاء المثلي بتاريخ ١٨٠ - ٢ - ١٥٠٠ اطلاف بطلاف نهاذ القانون للوقت رقم ٧٧ لسنة ١ ج١١٤ (أنفون بما كهامليم) للشوراني الفادسا١٧ ما شن الفرودة الرجمة بمعقدالمتان هسدا القرار بصديق حضرة صاحب الجلالة الماهمة لللاهدالمطفية

ريس الوزواور سن

و المالية المالية المالية المالية المالية المدى

هــ وافق معالي وزير الصحة على ما يلي : ــ

. ٢ ـ فبول استقالة زائرة البيوت الآنسة ليلي مغنم من تاريخ ٢٩ – ٢ – ١٩٥٢ .

الجنسية الاردنية

أ _ صدرت الارادة الملكية السامية بالمرافقة على قرار عجلس الوزراء العالي المتضمن الغاء الجنسية الاردنية الستي بجملها الدكتور منيف الرزاز لحصوله عليها بصورة غير مشروءة .

ب. قرر مجلس الوزراء العالي الموافقة على ما يلي : -

١ ـ الغاء الجنسة الاردنية الي إيميلها المدعو احمد عده الاسود لحصوله عليها بطريقة غير مشروعة .

٧ _ اعتبار المدعو عباس كامل شموط فاقداً جنسته الاردنية لتجنسه بالحنسة السورية .

٣_ الغاء الحنسة الاردنية التي يجملها المدعو محمد مصطفى دواره لحصوله عليها بطريقة غير مشروعة .

سفره الاردني رقم ٥٣٥٣ •

٥ ـ اعتبار السيدة تريزا حنا بتريس فاقدة الحنسية الاردنية لاكتسابها الجنسية اللينانية يزواجها من شخص ليناني . ٢ ـ منح السيد سالم كشار زرنون (نجدي) الجنسة الأردنية بالتبعس .

٧ ـ منح السيد نجم عبد الله حسين (عراقي) الجنسبة الأردنية بالنحس.

٨ ـ منج السدوحيل سلمان فريد الغنايم (عراقي) الجنسية الأردنية بالنجنس .

اعلن يقتني احكام البند (٦) من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ ومعدله أن أمانة العاصمة عازمة يهد منهي (١٥) برماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمة على تقديم طلب الى محلس الوزيراء العالى لاتخاذ والقرار اللازم باعتبار استمالال ما مساحته السطحية (٧٤) مترا مربعاً من ارض السيد انبريا اسعد الرفيدي بنية ديبهج رقال المساحة من الارض في السعة المقررة الشدارج العام بحيل الحسين كاليسن ذلك الخطط رقم ١٠٠٠ تاريسخ ٢٤ - ١ - ٢٧ الموجود لدى الإمانة والمقتسس عن الخطط النبوجي المهدق مشروعاً للنفع العام بالعب في المقصود بِالْقَانُونَ الْمُشَارِ اللَّهِ .

. ١٠ الاستفناء عن خدمة المعلم السيد عيسى سليان عويس اعتباراً من تاريخ ٢٦ – ٣ – ١٩٥٢ .

١١_ اعتبار المعلم السيد صالح عواد صالح فاقداً وظيفته من تاريخ ١ – ٢ – ١٩٥٢ . د _ وافق معالي وزير المراصلات الاستغناء عن حدمة مأمور المقسم العام السيد شو كت البقاعين من تاريخ ١٥٥٥-٣-١٩٥٢-

١ ـ قبول استقالة المعرضة الآنسة حنه زغاول باتح من تاريخ ١٥ – ٣ – ١٩٥٢ .

و _ قور معالي وزير المالية عزل السيد فايز الروسان من الحدمة اعتباراً من ١٢ – ٣ – ١٩٥٢ .

صدرت الارادة الملكية السامية بالانعام على المرافق الملازم الاول السيدعبد الرحمن المحادين بوسمام الكوكب الاردني من الدرجة الرابعة .

الرتب الفخرية

صدرت الارادة الملكمة السامية بالموافقة على الغاء رتبة الرئيس الفخرية التي مجملهاكل من الشريف عبد الحميد عون

أ _ صدرت الارادة الملكية السامية بالمرافقة على ما يلي : _

والشريف حسن على باشا .

١ – نعين الدكتور السيد عمر المقدم البناني الجنسة طبيباً في الجيش العربي الاردني برتية رئيس من تاريخ ١٩٥٢-٣-١٩٥٢. ٢ ـ تعين الدكتور فؤاد دعدس لوظيفة طبيب في الحكومة بالدرجة الرابعة .

٣ ـ نعين الدكتور حدر عناب لوظيفة طبيب في الحكومة من الدرجة الرابعة .

٤ - قبول استقالة طبيب الحكومة في طولكرم الدكتور محد عبد النني ابو هنطش من الخدمة من تاريخ ٧-٣-٢٠٥٧. ه ـ قبول استقالة السيد عقيل هاشم الموظف في دار الاذاعة من تاديخ ١ - ٤ - ٢٩٥٢ .

ب - وافق دولة رئيس الوزرا، على ما يلي : _

٨ - قبول استقالة السيد احمد القسطنطبي السكانب في دائرة ناظر الحرم الشريف والحارس السامي للاماكن المقدسة من

44.35.4

 $p_{\rm tot} = 15.25$

1. 1.

٣ - قبول استقالة السيد عدلي الدجاني الموظف في دار الاذاعة من تاريخ ١ - ٣ - ١٩٥٢ . بعد وافق معالي وزير المعارف على ما يلي : _

١ - تعين السيد عادل الطاهر معاماً من الدرجة التاسعة .

٣ – تعيين السيد سليان اسماعيل رزق معلماً من الدرجة العاشرة .

٣ ـ تعيين السيد محمود حموده معلماً من الدرجة العاشرة .

٤ - تعبين السيد عمد عبد العني معاماً من الدرجة العاشرة

هــ تُعيين السيدعمر مجتبي طبيلة معلماً من الدرجة العاشرة . ﴿ * - تعيين السيد عبسي عليل دواني معلماً من الدرجة العاشرة .

٧ - تعين السد عمد عزة مصطفى معلماً من الدرجة العاشرة

٨ - تعيين الآنسة أوديت تصورة معلمة من الدبعة العائدة ﴿

وها و قول استفاله للعمل السيد عبد المعز إيراهيم سليان اعتباد] من تاريخ ١ - ٣ - ١٩٥٢ .

1907 - Y - You and ...

 اعلن بمتنفى احكام البند (٦) من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ ومعدله أن أمانة الماصمة عازمـــة بعد مضى (١٥) يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرحمية على تقديم طلب إلى عجلس الوزراء العالي لاتخاذ السقران اللازم باعتبار استملاك ما مساحته السطحية (٥٣) متراً مربعاً من أرض السيد فرحان العبد الله الحناينة بغيسة دمج موقعها في السعة المقررة بشارع حزان الياه بحبل عمان الجديدكما يقضي بذلك عنطط الاستملاك رقم ١٥/٤١٦ تاريخ ٩ - ٢ - ١٩٥٢ للوجود لدى الأمانة والقتبس عن المنطط العمومي للصدق مشروعاً للنفع العام بالمعنى للقصود بالقانون للشار اليه .

اعلان

أمين العاصمة 1904-4-7 صدقي القاسم

اعلان

مضي (١٥) يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء العالي لاتخاذ المقرار اللازم باعتبار استملاك ما مساحته السطحية (٦٢٨) مترآ مربعاً من أرض السيد موسى بن محمد عبد النبي الواقعسة بشارع للك عبد الله وذلك بغيسة دمج موقعها في السعة القررة للشارع المذكوركما يقضي بذلك المخطط رقم ١٥/٣٩٩ تاريسخ ١٠ - ١ - ١٩٥٢. الموجود لدى الأمانة والمقتبس عن المخطط العمومي المصدق مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود بالقانون

1904-4-9

أعلن بمقتضى أحكام البند (٢) من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسمنة ١٩٣١ ومعدله أن أمانة العاصمة عازمة معمد مضي ﴿ ١٥ ﴾ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب إلى مجلس الوزراء العالي لا نحاذ السقرار اللازم باعتبار استملاك ما مساحته السطحية « ١١٩ » متراً مربعاً من الأرض النشأ عليها بناء طابق أرضي و « ٣٠١٢ » متراً مربعاً من الأرض الحالية من البناء وذلك من ملك السيد سعيد القريوني بغية دمج موقع تلك للساحة مناللك فيالسعةالمقروة للمخلة بارطو المتفرعة من شـــارع الهاشميكما يقضي بذلك عنطط الاستملاك رقم ١٥/٤٢٦ تاريخ ١٤ – ٢ – ١٩٥٢ الموجود فدى الأمانة وللقتبس عن المخطط العمومي الصدق مضروحاً للنفع العام بالمنى القصود بالقانون المشار اليه .

1907-7-7

اعلان

أعلن بمقتضى أحكام البند (٢) من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ ومعدله أن أمانة العاصمة عازمة بعسد مضي (١٥) يوماً من تاريخ شر هذا الاعلان في الجريدة الرحمية على تقديم طلب إلى مجلس الوزواء العالي لاتخاذ المستمرار اللازم باعتبار استملاك أقسام معينة من بعض الأملاك الواقعة بشارع فيلادلفياً بين جسر الأمانة وبداية شمارع للسلخ على الوجه

مساحة ما يقتطعه الشارع بالمتر المربسع

-	-		
	ارض] خالية	<u>بناء</u>	اسمصاحب الملك
			لسيد خيرو محمد الديرانية وشركاه
	188	129	لسيد خيرو محمد الديرانية وشركاء سيد انطون ابراهيم نزال سيد الطون ابراهيم نزال سيد ابراهيم قاسم آغا سيدة خيرية أيوب وشركاها سيد محمد علي قاسم السيد سيدة حفيظة موسى اوسطة
	191	191	
	122		
	44		
	۲.	44	
	77		
	19		
	12		
		٥.	

وذلك بغية دمج مواقع تلك الأقسام في السعة المسقورة الشاوع للذكوركما يقضي بذلك المخطط رقم ١٥/٤٢٩ تاريسسخ ٩ - ٢ - ١٩٥٧ الموجود لدى الأمانة والقتبس عن المخطط العمومي الصدق مشروعاً للنفع العــــــام بالمنى للقصود بالفـــانون

1904 - 4 - 44

أمين العاصمة صدقي القاسم

اعلان

المعلن بمقتضى أسكام البند (T) من للادة التالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٣١ ومعدلة أن أمانة العاصمة عازمــــة بعد حقى (١٥) يوماً من تاريخ تشر هذا الاعلان في الجريدة الرحية على تقديم طلب الى تجلس الوزواء المالي لامسدار القرار ١٤٨٤م باعتبان أستملاك أرض السيدة جيلة مراد زوجة السيد عبد الله ابو قورة البالغة مساحتها السطحية (١٧٣) مترا مربعاً يشية دميج موقفها في السعة المتروة الشاوع العام عبل عمان الجديدة كما يقضي بليلك الخفطط رقم ٢٥/٣٥٩ كاربخ ١٠-١٠-١ * عَلَيْتُهِسْ عَنْ أَغْمَلُمُلُ المدومي الصَّدَق مَصْرُوعاً النَّهُ النام بالذي القصود بالقانون الفاذ الله .

أمين العاصمة صدقي القاسم

أمين العاصمة

أمين العاصمة

صدقي القاسم

اعلان

اعلى بمقتضى الفكرة و آ ﴾ من اللهة الثانية من قانون تعديل قانون الاستملاك لهام ٩٣١ بان بلدية اربد عازمة طياستملاك يوزه تبلغ مساحته . ١٩٣٨ متر آمر بعاً من قطلة الأرض و قم ٤٧ ه من الداخل و م » من أداخل اربد والعائدة إلى للدعوة غيافه المحمد الصلاح بفية دعبه بمنعة الشاوع العام المفروة بحسب المخطط للنظم متصيصاً لهذا الفرض وأنه بعد عمضي مدة خمسة عقب يوماً على نفر هذا الاحلان في الجريدة الرمية سقعم طلب بهدا الشأن الى عملس الوزراء العالي على اعتبار أن هدا الاجراء هو في منبيل النفغ الغام بالمنى للقصود من قانون الاستملاك ر وئيس بلدية اربد سامح حجازي

اعلان

اعلن بمقتضى الفقرة « آ » من المادة الثانيسة من قانون تعديل قانون الاستملاك لعام ١٩٣١ بان بلدية اربد عازمــة على استملاك ما مساحته ﴿ ٧٨١ ﴾ متراً مرجاً من كامل الفطعة رقم ٣٣٣ من حوض للمبغانية الجنوبية وقم ١١ مين أراضي اربد والعائدة الى المدءو خليف الحسن الشرع من اربد بنية دمجه بالمنعة المقرارة لشارع الجمل الذي تعارض معه بحسب وضعه المخطط المنظم خصيصاً لهذه الغاية وانه بمد مضي مدة خمية عشر يوماً على تنمر هذا الاعسلان في الجريدة الرسميسة سيقدم طلب بهسانا الشأن انى عجلس الوزراء العالمي على اعتبار أن تعذا الاجراء هو في سبيل للنفعة العامة بلدنى للقصود من قانون الاستملاك .

رئيس بلدية اربد سامح حجازي

أمر دفاع رقم (٥) لسنة ١٩٥٢

صادر يمقتفى للادة الحامشة من نظام السطاع رقم ٣ اسنة ١٩٣٩

﴿ بَالْاسْتِنَادَ إِلَىٰ الْمَادَةُ الْجَاهَ مِنْ نَظَامَ الْمُفَاعِ وَتَمْ إِلَّاسَتُهُ ١٩٣٩ كُمْنِ بِعَا يَلِي : وحد

حيث ثقل الواسير السخاسة والأستلاك الشائسكة والزوايا الحديدية والواح الزينسكو من القرى الأمامية في المشغة النوبيسة

٣٠ - ٣٠ لم من يخالف أحكام عنا الأمر يعرض خسله الفقوات النشوس عليها في الماؤة الزاجة بين قانون النظام .

والمراد والمن الوزراء نوفيق أبو المدى

أمر دفاع رقم (٦) لسنة ١٩٥٢

صادر بمقتضى المادة الحامسة من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩

بالاستناد الى للادة الحامسة من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ٩٣٩ آمر بما يلي : —

١ ــ يلغى أمر الدفاع رقم ٥ لسنة ١٩٥٢ . ٧ _ بمنع على المواسير والأسلاك النحاسية ، والأسلاك الشائكة والزوايا الحديدية وأنواح الزينكو من القرى الأمامية فيالضفة

الغربية إلى أية جهة اخرى . ٣ ـ كل من يخالف أحكام هذا الأمر يعرض نفسه للعقوبات المنصوص عليها في المادة الرابعة من قانون الدفاع . رئيس الوزراء

توفيق أبو الهدى

قانون ضريبة الأملاك في القرى

منشور صادر من قبل معالى وزير المالية بمقتضى المادة الثالثة

استناداً الى الصلاحيات للخولة لي يمتنفي الارادة لللسكية السامية للؤرخة في ١٩ تموز سنة ١٩٥٠ للنشورة فيالعدذ ٢٩٠١ من الجريدة الرسمية السملسكة الاردنية الهاشمية المؤرخ في ١٦ آب سنة ١٩٥٠ وعملا بالصلاحيات المخولة لي بموجب المادة الثالثة من قانون ضريبة الأملاك في القرى اصدر المنشور التالي : . . .

المادة ١ ـ يطلق على هذا المنشور اسم منشور تطبيق قانون ضريبة الأملاك في الفرى على الأراضي التي كانت سابقاً قسما من قضاء بثر السبع والمبنة حدودها على الحارطة للوقعة من قبل مدير الأراضي وللساحة والمخمن الرسمي بمــــوجب المادة ٨ (٢) من قنانون ضريبة الأملاك في القرى.

المادة ٧ ــ تفرض ضريبة الاملاك في القرى على هذه الأراضي بمقتضى أحكام قانون ضريبة الأملاك في القرى بدلاً من ضريبة الأعشار ابتداء من أول بيسان سنة ١٩٥٧ .

> وزير المالية عبد الحلم الخود

قانون البلديات لسنة ١٩٣٤

- هيئة بلدية القدس -اعلان تعين رئيس البلدية

استناداً الى الصلاحية المخولة الى في الفقرة (أ) من المادة الجمسين من قانون البلديات لسنة ١٩٣٤ قــد عينت الوعري رئيساً المِدية القدس اعتباراً من هذا اليوم الثاني عشر من شهر آذار سنة ١٩٥٢ .

المسدو بتاريخ ١٠ ـ ٣ ـ ١٩٥٢

شركة باصات الاتحاد لأصحابها فرج ونينو وشركاهم

أحمد فرج انو السعد وجورج روبين نينو مجتمعين

١ ــ استيراد الباصات ولوازمها وقطع غيارها وشراؤها

ما هو متملق بذلك وناشىء عنه أو ضروري له

للمكتب التجاري الدولي لأصحابه فهد وعربي اللحام وشركاهم

فهد اللحام وعربي اللحام ورضا اللحام وعمر عبد الرؤوف البيطار

فهد وعربي اللحام مجتمعين فيالشؤونالمالية وعمر عبد الرؤوفالبيطار

استيراد الأقشة على أنواعها ومال القبان وتعاطى أعمال القومسيون على

عيسى روبين أيزو ، فدرين عيسى دلل

١٣ ــ ٣ ــ ١٩٥٢ ولأجل غير مسمى

۸۵۰۰ د نار آردنی

لقد سـجل في وزارة العدلية في هذا اليوم الرابع من شهر آذار سنة ١٩٥٧ المكتب التجاري الدولي وفقاً للبيانات

۳۰۰۰ دينار اردني

في الشؤون الادارية

١ _ ٣ _ ١٩٥٢ ولأجل غير مسمى

أنواعه وربط وكالات أجنبية ووطنية

السادة حويط ونصير وشركاهم

عبد وفرج انو السعد وأحمد فرج انو السعد ، جورج روبين نينو ،

٧ _ تسبير الباصات في عمان وفي اتحاء المملكة الأردنية الهاشمية وكل

اسم الشركة احماء الشركاء

مركز الشركة

رأس مال الشركة أمماء الشركاءالفوضين بتولي شؤون الشركة

والتوقيع عنها

تاريخ أبتداء الشركة وانحلالها

أعمال الشركة

الوضعة تالياً : ــــ

أمماء الشركاءالفوضين بنولي شؤون الشركة

تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها

فاحسو حسابات الشركة

اسم الشركة

أمماء الشركاء مركز الشركة رأس مال الشركة

والنوقيع عنها

أعمآل الشركة

فرضت الرقابة الطبية على الفادمين من الهند الصينية الى الملكة الاردنية الهاشمية ضد السكوليرا والطــــاعون جواً وبرآ اعتباراً من ١ - ٣ - ١٩٥٢ .

اللازمة من قبل السلطات الصحية .

اعلانات صادرة مقتضي قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧

 * تعلن شركة التأمين البريطانية الجنوبية المحدودة المسجلة في وزارة العدلية في اليوم الرابع عشر من شهر كانون الثاني عنة ١٩٤٨ ، والعان عنها في العدد ه٩٩ من الجريدة الرحمية الصادر بتاريخ ١ شباط ١٩٤٨ ، زيادة رأسمالها للدفوع بحيث

 تعلن شركة مصانع العامل المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ٢٠ – ١٩٥١ والعلن عنها في الملحق رقم ١ العدد ١٠٩٢ من الجريدة الرسمية الصادر بتاويخ ٨ - ١ - ١٩٥٢ اضافة العبارة التالية إلى بيان الشركة : ١٨٩٥٠ ديناراً ﴿ بِمُعْتَضَى نظام الشركة الداخلي ﴾

* تقد سيبلت في وزارة العدلية في هذااليوم الثالث عشر من شهر آذار سنة ١٩٥٢ الشركة السباة (شيركة إصات الاعاد) وفقاً البيانات الوضعة تالياً : __

الأطباء

صرحت وزارة الصحة للاطباء للذكورة أسماؤهم أدناه بمعاطلة مهنة الطب في للملكة الأردنية الهاشمية : ـــــ إلى الدكتور حلمي عي الدين المهتدي من التاجية الاردنية .

٣ - الدكتور فؤاد داوود الطَّاهر من التامية الاردنية .

٣ ـ الدكتور صالح رضا البسطامي من التاجة الاردنية .

٤ - الدكتور فرارس دي جاسبري بير فيلتس من النابعية الإيطالية على أن يكون عمله محصوراً في المستشفى الإيطالي بعان .

الرقابة الطبية

وبجب على كل مسافر ان يكون بحوزته شهادة تطعيم دولية ضدالكوليرا أما الطاعون فستنخذبشأ بهالاجراءات والاحتياطات

اعلان

يعلن للعموم أن جدول الحقوق الهنص في أراضي قرية خو قد علق في دائرة تسجيل عمـــــان بتاريخ ٤ ـ ٣ ـ ٣ - ١٩٥٢ فعلى كل من يود الاطلاع على الجدول للذكور أن يراجع الهلات المدرجة في أدناه — وإن كاناله اعتراض — عليه أن يقدمه وفاقاً لأحكام قانون تسوية الأراضي لسنة ١٩٣٧.

ج . ف . ولبول مدير الأراضي والساحة

وائرة الأراضي — عمان دائرة التسحيل ... عمان

